[الأسماء الستة]

يرد النقض على قوله: (فالمفرد المنصرف....) بالأسماء الستة المعتلة المضافة؛ فإنها مفردة منصرفة، وليست معربة بالحركات الثلاث.

فإن أجيب بكون المراد بالمفرد ما ليس بمضاف، وجب ألا يكون نحو: " غلام زيد " معربا بالحركات لكونه مضافا، وليس كذلك.

وجوابه: أن الأسماء الستة خرجت عن المفرد المنصرف؛ لذكره إياها بعد ذلك بأحكام خاصة.

قوله: (أبوك، وأخوك، وحموك.... إلى آخره).

يشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف شرط ثالث لم يذكره وهو: كونها مكبرة غير مصغرة. ولمجيب أن يجيب بأنه استغنى عن ذكر هذا الشرط بذكره إياها على لغة التكبير، ولمعترض أن يعترض فيقول: مقتضى ذلك أن يستغنى عن ذكر كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم، لذكره إياها مضافة.

وجوابه: أنه لو اقتصر على " أبوك " لتوهم أنه إذا كان مضافا إلى اسم آخر نحو إضافته إلى " زيد " لا يكون حكمه كذلك مع أنه كذلك.

حاشية: قيل: قوله: (واللفظي فيما عداه) صورتها في المعرب تقديرًا المحرك للإتباع في مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، والمحرك للحكاية مثل: من زيدا؟ وهما ما عدا الأربعة.